

أعلنت الحكومة الأردنية أنها قررت تعديل قانون الاجتماعات العامة والتظاهر، بما يلغى شرط طلب الموافقة المسبقة على المسيرات، وهو ما يلبي أحد مطالب المعارضة للإصلاح السياسي.

وبحسب وكالة الأنباء الرسمية الأردنية قال نائب رئيس الوزراء الأردني وزير الداخلية سعد هایل السرور إنه رفع لمجلس الوزراء قانوناً معدلاً لقانون الاجتماعات العامة المثير للجدل، تمهيداً لإقراره ورفع له لمجلس النواب. وأضاف السرور: "التعديل الرئيسي على مواد القانون يتعلق بإلغاء شرط الموافقة المسبقة للحاكم الإداري لعقد الاجتماعات أو تنظيم المسيرات، قبل 48 ساعة منها".

ويشترط التعديل طلب أسماء المنظمين للاجتماع أو المسيرة، ويشترط تقييد المنظمين والمشاركين بالأنظمة والقوانين والتعليمات المعمول بها، لافتاً إلى أن المخلين بالنظام أو الأمن العام سيتحملون المسؤولية الجزائية.

ويأتي تعديل الحكومة التي تشكلت قبل أيام برئاسة معروف البخيت للقانون وفاء لوعودها بتعديل القوانين المنظمة للحريات العامة، في طريق السير في إصلاح سياسي حقيقي.

وكانت 36 شخصية عشائرية في الأردن قد وقعوا على بيان هاجموا فيه العائلة الملكية في الأردن، وانتقدوا بشدة تدخل زوجة الملك الأردني في مسألة إدارة البلاد.

وذكرت شبكة CNN أن شخصيات بارزة وذات هبة عشائرية قد دعوا في بيان لهم إلى ضرورة الإصلاح السياسي والاجتماعي، وحذروا في الوقت ذاته من أن البلاد قد تنفجر لحظة ما، مستشهدين بالثورات التي اندلعت في عدد من البلدان العربية وآخرها مصر.

وتأتي هذه الانتقادات في سابقة غير معهودة إثر تناول الأوضاع في البلاد وإلى الحد الذي ظهر فيه هذا البيان، ومنها مهاجمة الأسرة المالكة، بتدخل زوجة الملك عبد الله، والتي حصلت بموجب زواجها منه على لقب الملكة هي الأخرى، معلنين غضبهم من تدخلها في إدارة شؤون البلاد.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 15/02/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfarag.com